مجلة الدراسات القانونية المقارنة
EISSN:2600-6154 المجلد 07/ العـــدد02(2021)، ص.ص.976-990 ISSN:2478-0022

المقاربة الأمنية الأوروبية في المتوسط: السياسة الأوروبية للجوار الجديدة

The European Security Approach in the Mediterranean: The New European Neighborhood Policy

قادة بن عبد الله عائشة

Aicha kada benabdellah

أستاذ محاضر "أ"، جامعة أبو بكر بلقايد كلية الحقوق والعلوم السياسية –تلمسان–

Lecturer class A, Faculty of Law and Political Sceince, Abou Bekr Belkaid University, Tlemcen

عياد محمد سمير

Mohammed Samir AYAD

أستاذ التعليم العالي، جامعة أبو بكر بلقايد كلية الحقوق والعلوم السياسية –تلمسان–

Professor, Faculty of Law and Political Sceince, Abou Bekr Belkaid University, Tlemcen

تاريخ إرسال المقال:2020/12/02 تاريخ القبول:2021/08/09 تاريخ النشر:2021/12/29

ملخص:

أطلقت السياسة الأوروبية للجوار عام 2004 – هي تتمة لمشروع برشلونة الذي طرح عام 1995–، وذلك للمساهمة في دعم الاتحاد الأوروبي وتعزيزاً للاستقرار والأمن والازدهار في البلدان الأقرب إلى حدوده –المنطقة المغاربية بشكل خاص–، إلا أنه قد حدثت تغييرات جذرية في عدد كبير من البلدان المحيطة بالاتحاد الأوروبي خاصة في جنوب المتوسط الذي عرف احتجاجات اجتماعية، اقتصادية، وسياسية مطالبة أنظمتها بضرورة التغيير السياسي.

ومن النتائج المتوصل إليها أن السياسة الأوروبية للجوار الجديدة جاءت كتكملة لما بدأه القادة الأوروبيين بغية تأمين جوارهم الجغرافي من أي تهديدات محتملة من شأنها أن تزعزع أمن واستقرار القارة الأوروبية، حيث شهد المتوسط تحركات عديدة بفعل الهجرات غير الشرعية، الإرهاب، وحتى الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها، الأمر الذي يستدعي تكثيف أطر التعاون والشراكة بين الجانبين، في ظل التنافس الدولي القائم بين مختلف القوى الدولية في منظمة المتوسط.

كلمات مفتاحية:

التهديدات الأمنية، منطقة المتوسط، السياسة الأوروبية للجوار الجديدة.

المؤلف المرسل: قادة بن عبد الله عائشة **Email: aicha.kadabenabdellah@univ-tlemcen.dz**

Abstract:

T*he European Neighborhood Policy was launched in 2004 - a sequencing of the Barcelona project that was launched in 1995 - to contribute to the support of the European Union and to promote stability, security and prosperity in the countries closest to its borders - the Maghreb region in particular - But radical changes have taken place in many countries around the EU, especially in the southern Mediterranean, which has known socio-economic and political protests that its regimes demand political change.*

O*ne conclusion is that the European policy of the new neighborhood has complemented the European leaders' initiative to secure their geographical proximity to any potential threats that could destabilize the security and stability of the European continent, especially recently, where the average has been marked by numerous movements due to illegal migration, terrorism and even organized crime in its various forms. This calls for the intensification of the frameworks of cooperation and partnership between the two sides, in the light of the international competition between the various international forces in the Mediterranean organization.*

Key words*:*
Security threats, the Mediterranean region, the European policy of the new neighborhood.

مقدمة

تترجم سياسة الجوار الأوروبية رغبة الاتحاد الأوروبي في الحفاظ على المصالح المشتركة مع الدول الشريكة في الشرق والجنوب، والالتزام بالعمل بشكل مشترك في المجالات الرئيسية ذات الأولوية، بما في ذلك تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والتماسك الاجتماعي. تهدف السياسة المنقحة إلى بناء شراكات أكثر فاعلية بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه من أجل إقامة جوار أكثر استقرارًا في الاتحاد الأوروبي، من الناحية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية. ويعد تقوية حالة الشركاء في الاتحاد الأوروبي والمرونة المجتمعية له أولوية رئيسية في مواجهة التهديدات والضغوط التي يواجهونها، بما في ذلك التحديات المرتبطة بالهجرة والتنقل.

ولمعالجة هذه الورقة البحثية صغنا الإشكالية التالية: **ما هي مضامين السياسة الأوروبية للجوار الجديدة؟ وما هي التحديات التي تعترضها؟**

وللإجابة على ذلك صغنا الفرضية التالية:- يرتهن تحقيق الأمن في المتوسط بمدى المقاربات المطروحة لمجابهة التهديدات الأمنية.

وقد تم الاستعانة **بالمنهج الوصفي التحليلي** للوقوف على الظاهرة محل الدراسة وأيضاً الاعتماد على **نظرية مركب الأمن الإقليمي** فإدراك واحد لمصدر ومستوى التهديد، وقد بلوَّر بذلك سياسة دفاعية أمنية من شأنها تأمين جواره الجغرافي ضد مختلف التهديدات الأمنية. يمكن أيضاً الاعتماد على الأطر التحليلية لنظرية "**ألفريد ماهان**" خاصة

وأن النظرية تتمركز حول أهمية البحر المتوسط في العالم، انطلاقاً من فرضية أن من يسيطر على البحار والمحيطات يسيطر على التجارة الدولية. ارتأى الباحثان تقسيم الدراسة إلى محورين، وهو ما سيأتي تناوله في المراحل القادمة.

المحور الأول: البيئة الأمنية في المتوسط بعد 2011

قبل التطرق إلى البيئة الأمنية للمتوسط تفرض علينا الدراسة ضرورة تعريف المنطقة جيواستراتيجياً باعتبارها منطقة مهمة في استراتيجيات القوى الكبرى، وهي التي تمر عليها أغلب خطوط امدادات الطاقة والتجارة الدولية.

1- تعريف منطقة المتوسط

خريطة رقم 01: تبين منطقة البحر المتوسط

البحر المتوسط مسطح مائي محصور بين قارات ثلاث وهي: أوروبا، إفريقيا وآسيا، تلغ مساحته 2.5 مليون كلم مربع، وقد قامت حوله حضارات بشرية عريقة كالرومانية، البيزنطية..، تمثل مساحة البحر المتوسط نسبة 1% من إجمالي مساحة المسطحات المائية في العالم، واكتسب البحر المتوسط أهمية إستراتيجية كبيرة منذ فجر التاريخ، وظلت مضائقه (جبل طارق والبوسفور والدردنيل) موضع صراع بين الدول والأمم الساعية للسيطرة على العالم، فكانت ممرات حيوية للجيوش وللهجرات عبر العالم، وهو ما يُفسر التنوُّع العرقي واللغوي والديني والثقافي والحضاري الهائل لحوض المتوسط، مما جعل مؤرخين وعلماء اجتماع يسمونه "مركز العالم"[1].

اعتبر مورتن كابلان Morton Kaplan أن مستقبل السياسة العالمية سيعتمد على الأقل في العقد القادم واحتمالا للجيل القادم أيضا، على تطور المنطقة المحيطة بحوض البحر الأبيض المتوسط، وتقول الباحثة "إيلين لابسيون" من جهة أخرى: "إن معظم الناس يفكرون في البحر الأبيض المتوسط ككتلة من الماء تفصل بين مساحات الأرض الواسعة لكل من أوروبا، إفريقيا، وآسيا، وأنه بحر تحيط به دول ذات هويات ومصالح مختلفة تماما، مع ذلك فإن البحر يوجد بالقدرة، وقد جاء الوقت لأن نبدأ التفكير في البحر الأبيض المتوسط كمنطقة لها وضع خاص، كوحدة جغرافية تربط الدول باهتمامات مشتركة لها ميزات التنافس على الموارد، ولديها الحوافز لإيجاد حلول مشتركة لمشكلاتها التي تزداد اتساعاً"[2].

2- التصور الأوروبي للأمن في المتوسط

يرجع التصوُّر الكلاسيكي للأمن لمعاهدة واستفاليا المبرمة سنة 1648 التي ترتبط مباشرة بالسيادة التي تمارسها الدولة على ترابها والتي تظهر من خلال جانبين، **أولهما** حماية فضاء ترابها والسكان الذين يعيشون عليه، و**ثانيهما** هو حماية الاستقلالية السياسية والعسكرية والاقتصادية[3]، ويتضح من خلال هذا أن الأمن يعني استخدام القوة العسكرية في الحفاظ على القيّم الأساسية للدولة: كالاستقلال والسيادة والمصلحة القومية في حالة نشوب الحرب[4]، لذا ركزت الدولة في المقام الأوّل على التنظيم العسكري والتحضير للحرب[5]، غير أن تحولات ما بعد فترة الحرب الباردة قد حملت تغيّرات عديدة في مفهوم الأمن بحيث عرفه "باري بوزان" Barry Buzan بأنه "السعي لتحقيق التحرر من التهديدات"Security is pursuit of freedom from threats 6"، في حين ربط "مكنامارا" Robert McNamara في كتابه "جوهر الأمن" The Essence Security بين مفهوم الأمن والتطور من جهة، والتنمية سواء منها الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية من جهة أخرى[7].

فأهمية وضرورة توفر عنصر الأمن في منطقة حوض البحر المتوسط، مرتبط بالدرجة الأولى بالبعد والأهمية الجيواستراتيجية التي تكتسبها المنطقة أكثر من غيرها من المناطق الأخرى، وهذا ما يُفسر التنافس والصراع المستمر حول احتوائها والهيمنة عليها عبر جل مراحل التاريخ[8]، فقد جعلت الجغرافيا السياسية منطقة حوض البحر المتوسط منطقة مهمة في حسابات الدول الكبرى في استراتيجياتها وعلاقاتها الدولية، وقد أدرك الإتحاد الأوروبي هذه الأهمية فعمد إلى تحقيق وحدته السياسية والاقتصادية فيما بين دوله من جهة، وربط علاقاته مع الدول المتوسطية وخاصة دول المغرب العربي (تونس، الجزائر، المغرب) من جهة أخرى[9].

انطلاقاً من هذا، حاولت أوروبا على مر الزمن أن تكون دائما هي المركز أو المحور في تسيير أحداث المنطقة المتوسطية وكانت دائما تستغل قوتها وتقدمها لتنفيذ ما تريد وبالطريقة التي تخدمها[10]، فقد حاول الاتحاد الأوروبي جعل علاقاته مع جيرانه المتوسطيين قائمة على إطار مؤسساتي لذا تم طرح مشروع برشلونة سنة 1995 كإطار للشراكة الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية وحتى الأمنية، ثم في سنة 2003 برز مفهوم بناء علاقة جوار جديدة مع الدول المجاورة للاتحاد الأوروبي تجسدت في "سياسة الجوار الأوروبية" التي ترمي إلى ضرورة إيجاد علاقات مع دول شرق أوروبا ودول جنوب المتوسط، وقامت أيضاً بوضع قواعد عبر الحوار ببناء نظام للأمن والتعاون في منطقة المتوسط، الشرق الأوسط والخليج في محاولة لتطبيق مبادئ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا[11].

شكل الجانب الأمني الحلقة الأصعب في نظرة أوروبا للمتوسط، بل وحجر الزاوية لبقاء واستمرار الوضع القائم، فالأطراف الأوروبية تولي للمسألة الأمنية في المتوسط اهتماماً بالغاً وتجعله في صدارة سياساتها واستراتيجياتها، ومنه فإن النظرة الأوروبية للأمن في منطقة المتوسط تنبثق من نظريات المراجعة للأمن، حيث تكون الدولة مهددة بالغزو من طرف دولة أخرى، أو من ثورات داخليّة، لكن حسب المفهوم الواسع للأمن الأوروبي فإنه تم الانتقال من فكرة الدولة أو النظام

السياسي كمشكلة إلى النظر للأفراد على أنهم هم المشكلة في ذاتها، ولو كانوا يعيشون في دولة تبدو ظاهرياً صديقة، وربما يكون معظمهم يعيش في دول أوروبية[12]. فالمفهوم الأوروبي للأمن لا يقتصر على تحقيق الاستقرار والسلم، ولكنه يشمل أيضاً الاهتمام بقضايا أخرى مثل: الشراكة خاصة تأمين خطوط الطاقة، التسلح، إدارة الأزمات، الدبلوماسية الوقائية، الحد من النزاعات، فض المنازعات بالطرق السلميّة، مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة[13]، وهي نظرة موسَّعة للأمن التي تعطي الأولوية لكافة الميادين والمجالات.

3- التحديات الأمنية في المتوسط بعد 2011

أدت النزاعات، وتصاعد التطرف والإرهاب، وانتهاكات حقوق الإنسان والتحديات الأخرى التي يواجهها القانون الدولي، والاضطرابات الاقتصادية إلى تدفقات كبيرة للمهاجرين حيث خلفت تداعياتها في مختلف أنحاء شمال افريقيا والشرق الأوسط على إثر الانتفاضات العربية، وتصاعد تنظيم الدولة الإسلاميّة في العراق والشام "داعش"[14]. وتواجه منطقة جنوب المتوسط مجموعة من التحديات سواء تعلقت بالفوارق الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، الهجرة غير الشرعيّة، انتشار الأسلحة، النزاعات الداخلية وتصاعد التطرف..، وهي تحديات قد تنعكس على الأسس والمصالح القائمة في المنطقة، بالإضافة إلى ذلك فإن هذه الدول تعيش مشاكل كبيرة ومترابطة: الانفجار السكاني حيث يسبق النمو الديمغرافي دائما التنمية الاقتصادية، ازدياد الفقر ومعه المديونية التي تخنق وتعطل كل آفاق الاستثمار والتنمية، وكذا اللاستقرار السياسي والاجتماعي المتعدد الأسباب[15]، كما أنه وفي الآونة الأخيرة وعقب موجات التحوُّل التي مرت بها المنطقة الجنوبية للمتوسط خاصة في كل من تونس، ليبيا..، قد أفرزت معطيات جديدة أصبحت تؤثر على أمن واستقرار المنطقة ككل، ويمكن حصر التهديدات التي تواجه الإتحاد الأوروبي في[16]:

- **الإرهاب**: خاصة في ظل سعي الحركات الإرهابية على نحو متزايد إلى حيازة الموارد الكافيّة عبر الشبكات الإلكترونية، واستعدادها لاستخدام العنف غير المحدود.

- **أسحة الدمار الشامل**: التي يحتمل أن تشكل تهديداً كبيراً لأمن لأوروبا، قد يزيد من احتمال حدوث سبق تسلح بأسلحة دمار شامل (لاسيما في منطقة الشرق الأوسط)، انتشار تكنولوجيا الصواريخ أيضاً.

- **أمن الفضاء الإلكتروني**: حيث تعد الهجمات ضد أنظمة تكنولوجيا المعلومات في دول الاتحاد بعداً جديداً لسلاح اقتصادي وسياسي وعسكري محتمل.

- **تغيّر المناخ**: فالكوارث الطبيعيّة، تدهور البيئة، التنافس على مصادر الطاقة قد يزيد من الصراع.

يتخوَّفُ الأوروبيون من الجماعات غير الظاهرة والتي يكون أفرادها مهاجرين غير شرعيين غير مندمجين في المجتمع الأوروبي لأن نقص الاندماج الاجتماعي والاقتصادي في دول الإقامة، يؤدي لإمكانية لجوء هؤلاء لنشاطات إجراميّة والعمل في إطار جماعات الجريمة المنظمة، مما يهدد الجماعة الأوروبية في تكاملها واستقرارها[17].

برزت إلى العلن تهديدات عسكرية في المتوسط خاصة بعد الأزمة الأوكرانية مع روسيا، التي يرى البعض على أنها قد تشكل تهديداً وجودياً خاصة بالنسبة للدول المجاورة لها التي تعيش مع احتمالية التعرض للغزو في خضم عدم التوازن العسكري بين القوات القوات الروسية وقوات تلك الدول، ومدى الحاجة إلى تعويض عدم التوازن عن طريق الدعم المقدم من حلف الشمال الأطلسي[18]، فالدول الصغيرة غير القادرة على حماية نفسها دائماً ما تلجأ إلى عقد التحالفات الثنائية أو الدخول في ترتيبات الأمن الجماعي.

يميل المسؤولون والمحللون إلى وصف السلوك الروسي مثل وضع صواريخ ذات قدرات نووية في كالينيغراد والتحليق فوق المجال الجوي البولندي على أنه مضايقات أو إخافة أو استعراض قوة وليس إشارة إلى غزو وشيك، كما أنه يمكن أن تؤدي محاولة روسيا للتأثير على الأقليات الروسية وتعبئتها في إيستونيا ولاتفيا إلى تفاقم التوترات في منطقة البلطيق[19].

المحور الثاني: السياسة الأوروبية للجوار الجديدة: التطور والمراجعة

سنحاول في هذا المحور التركيز على السياسة الأوروبية للجوار وهو ما تفرضه طبيعة عنوان الدراسة، غير أنه تجدر الإشارة إلى أن العلاقات الأورومتوسطية ليست وليدة سياسة الجوار فقط ، وإنما هي تكملة لسياسات أخرى على غرار مشروع برشلونة 1995.

1- مضمون السياسة الأوروبية للجوار

تم إطلاق سياسة الجوار الأوروبية (ENP) استجابة للرغبة في توسيع الاتحاد الأوروبي عام 2004، التي نقلت الحدود الخارجية للاتحاد إلى الشرق والجنوب، وتتمتع سياسة الجوار الأوروبية بمكانة خاصة في سياق السياسة الخارجية والأمنية المشتركة (CFSP) للاتحاد الأوروبي. وهي تهدف إلى تعميق العلاقات السياسية والاقتصادية القائمة، ومساعدة البلدان التي تمر بأزمات في جهودها الرامية إلى تعزيز الاستقرار والتصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية الحالية.[20]، تنظم السياسة الأوروبيّة للجوار علاقات الاتحاد الأوروبي مع 16 بلداً في المنطقتين الجنوبيّة والشرقيّة المحاذيتين له، وهي جنوبا الجزائر و مصر، و الكيان الصهيوني، والأردن، لبنان، ليبيا، فلسطين، سوريا، تونس، وشرقاً أرمينيا، أذربيجان، روسيا البيضاء، جورجيا، مولدافيا، أوكرانيا أما روسيا فهي معنيّة بأنشطة التعاون العابر للحدود في إطار سياسة الجوار الأوروبيّة دون أن تكون جزءا منها، ويعتمد تمويل السياسة الأوروبيّة للجوار على آليّة الأوروبيّة للجوار باعتمادات مخصّصة تساوي 15 مليار يورو للفترة الممتدّة بين 2014-2020[21].

تقدم سياسية الجوار الأوروبية علاقات امتيازية مع جيران الإتحاد الأوروبي استناداً إلى الالتزام المشترك بالقيّم المشتركة في مجالات سيادة القانون، الحكم الراشد، حقوق الإنسان، تشجيع علاقات الجيرة الحسنة، مبادئ اقتصاد السوق والتنمية المستدامة، كما تعمل سياسة الجوار لإقامة حلقة من الأصدقاء، الذي هم –بالنسبة للإتحاد الأوروبي–

شركاء أساسيين في مواجهة تحديات يمكنها أن تشكل مصادر عدم استقرار وتهديد على مشارف أبواب الإتحاد الأوروبي[22].

اعتمدت سياسة الجوار الأوروبية على مبادئ ووسائل عدة منها: المقاربة الثنائية في التعامل والتعاون والتقارير القطرية والمقاربة التمايزية والتصاعدية التي تسير وفقاً لمبدأ "مدى الالتزام بالقيم المشتركة والقدرة على تنفيذ الأولويات المتفق عليها بصفة مشتركة"، وكذا الإشتراطية الإيجابية، ومراقبة عملية التنفيذ لضمان حسن سير علاقاتها التجارية، مع وجود حافز مالي، بحيث أن الأداة المالية للجوار الأوروبي والشراكة، تعتبر من المحفزات المشجعة والمساعدة على التطبيق الجيّد للسياسة، وقد عملت السياسة الأوروبية للجوار على معالجة الأوضاع من خلال ثلاثة محاور تتمثل في[23]:

– دعم المسار السياسي والأمني خاصة فيما يتعلق بسيادة القانون، الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وهذا الدعم ينبع من ضرورة بناء منطقة استقرار سياسي وتحقيق الأمن في المحيط المجاور لأوروبا عامة.

– دعم المسار الاقتصادي التجاري بتقديم المقترحات للتعاون والتبادل والاستثمار ومساعدة الدول في إعادة الهيكلة، وخلق مناخ الاستثمار ودعم الإدماج الاقتصادي والتعاون في الميادين الحساسة.

– دعم المسار الاجتماعي والثقافي ففي الجانب المتعلق بالهجرة وتنقل الأفراد، وكذا ضرورة العمل في إطار مقاربة شاملة تسمح بالتحكم في التنقل والهجرة والتعاون معاً في محاربة الهجرة السرية والعمل على حسن التحكم في الحدود.

2– الطرح الأوروبي الجديد: مراجعة السياسة الأوروبية للجوار

تمت مراجعة سياسة الجوار الأوروبية في عام 2011 ، في أعقاب الانتفاضات العربية. وفق مبدأ "**المزيد من أجل المزيد**"، حيث يتم مكافأة جهود الإصلاح الإضافية من قبل الدول الشريكة بدعم مالي إضافي وغيرها.

تطورت سياسة الجوار الأوروبية بشكل كبير، اعترافًا بمستوى المشاركة المختلفة الذي سعى إليه شركاء الاتحاد الأوروبي في العلاقات الثنائية وبعد مشاورات عامة واسعة النطاق مع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، تمت مراجعة سياسة الجوار الأوروبية في نوفمبر 2015 من قبل خدمة العمل الخارجي الأوروبية وخدمات المفوضية الأوروبية على النحو الذي اقترحه الرئيس Juncker وطلب من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

تهدف هذه المراجعة الحالية للسياسة الأوروبية للجوار إلى اقتراح طريقة لبناء الإتحاد الأوروبي وجيرانه وشراكات أكثر فاعليّة في الجوار[24]، وتتمثل مجالات الشراكة في مضمون سياسة الجوار الأوروبي الجديدة في أربع مجالات رئيسية وهي: (1) الحكم الرشيد والديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان، (2) التنمية الاقتصادية لتحقيق الاستقرار، (3) الأمن، (4) الهجرة والتنقل.

أ- حوار حول الهجرة

اقترح الاتحاد الأوروبي إقامة حوارات منظمة حول الهجرة والتنقل والأمن إلى دول جنوب البحر المتوسط؛ تحت رعاية البرنامج الأوروبي للهجرة، بما يضمن إدارة حركة الأشخاص بين الاتحاد الأوروبي والبلدان الشريكة. تم تبني بلاغ مشترك حول "الهجرة على طريق وسط البحر المتوسط – إدارة التدفقات وإنقاذ الأرواح" في يناير 2017، وعمل الاتحاد الأوروبي أيضًا عن كثب مع الدول الأعضاء في عمليتي "الخرطوم" و"الرباط" لتنفيذ خطة عمل "فاليتا" المشتركة المتفق عليها في فبراير 2016.

كما سعى الإتحاد الأوروبي أيضاً إلى إقامة علاقات مشتركة تقوم على جوار طيب ودعم الرخاء والاقتصاد مع الدول المصدرة للهجرة، ومن بين الأهداف التي رسمها نذكر[25]: (أ) -إقامة منطقة مشتركة من السلام والاستقرار من خلال شراكات سياسية وأمنية، (ب) دعم التفاهم بين الحضارات والتبادل بين المجتمعات المدنية، (ج)- ضرورة اتجاه الإتحاد الأوروبي إلى التعاون مع الدول المصدرة للهجرة باعتبار أن ذلك يصب في الوسائل غير المباشرة لمكافحة الهجرات المتزايدة، (ج)- تشييد إجراءات الهجرة غير المشروعة إلى دول الاتحاد الأوروبي.

يتمحور الغرض الأولي للسياسات الخارجية الأوروبية في منطقة المتوسط معالجة تحدي الهجرة الجماعيّة بسبب المشاكل الاقتصادية ومنع الجهاديين من الاستفادة من طرقات المهاجرين للانتشار عبر أوروبا وشن الهجمات الإرهابية، وسيتطلب ذلك القيام ببذل جهود على طول طريقي الهجرة في وسط وشرق البحر الابيض المتوسط وعن طريق التعاون أيضاً مع البلدان المتوسطية[26].

كما حظي عنصر التنقل أيضاً بذات الأهمية فقد تم التركيز بصورة أكبر على تسهيل التنقل وخاصة تبسيط إجراءات الحصول على تأشيرة (شينغن) بغرض التعليم والبحث العلمي والثقافة والتدريب، وكذلك تحسين شروط الحصول على الإقامة في أوروبا لرجال الأعمال والمستثمرين[27].

ب- حوار حول الأمن

إن التركيز الجديد على الأمن المنعكس في مراجعة سياسة الجوار الأوروبية لعام 2015 يفتح مجموعة واسعة من مجالات التعاون الجديدة في إطار سياسة الجوار الأوروبية، بما في ذلك منع النزاعات وإدارة الأزمات وإصلاح قطاع الأمن. كما سيكثف الاتحاد الأوروبي العمل مع الشركاء للتصدي للإرهاب ولمكافحة التطرف. سيكون دور المجتمع المدني هو المفتاح لتحديد أولويات الشراكة في مجال الأمن على المستوى القطري. ويعد إصلاح قطاع الأمن هدفًا مشتركًا مع عدد من دول سياسة الجوار الأوروبية، علاوة على ذلك، يتم تنفيذ برنامج بقيمة 23 مليون يورو لدعم أنشطة إصلاح قطاع الأمن في تونس[28]، أضف إلى ذلك التنسيق الأمني على مستوى اجتماعات 5+5 الدورية على النظر في القضايا الأمنية

التي باتت تشكل هاجساً أمنياً للجانبين، وتسعى الأطراف المجتمعة إلى بلورة سياسات واستراتجيات شاملة لمواجهة التهديدات الأمنية في المتوسط، مع حشد القوات العسكرية وشرطة الحدود الأوروبي وتبادل المعلومات.

3- تقييم الطرح الأوروبي الجديد

على الرغم من أن المقاربة الأمنية التي تقدم بها الإتحاد الأوروبي هي ناجعة وفي صالحه إلا أنها تطرح العديد من التساؤلات مثلا: **هل ستنضم دول جنوب المتوسط للاتحاد مثلما انضمت دول أوروبا الشرقية عام 2004 (10دول)؟**، مع العلم أن دول منطقة الجنوب لديها مقومات اقتصادية، سكانية، طاقوية أكثر من تلك الموجودة في الشرق الأوروبي.

من ناحية أخرى فإن الطرح الأوروبي الجديد الخاص بسياسات ضبط الحدود قد أخل بقواعد القانون الدولي الإنساني، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، باعتبار أن ما تقوم به شرطة الحدود من احتجاز للمهاجرين غير الشرعيين أو غير النظاميين هو منافي للقواعد الدولية، فالكثير من المهاجرين يعاملون بطريقة قاسية وعقابية، فالاحتجاز المطوّل والمستند إلى أسس غير واضحة له تأثير مدمر على الصحة العقلية للمهاجرين وملتمسي اللجوء[29].

برزت سياسات التشدد في مراقبة الحدود وبطرق مكلفة جداً بذريعة محاربة الإرهاب، والسياسات الأمنية مع إشراك دول جنوب المتوسط في حماية الحدود عن بعد (سياسة تصريف الحدود)، حيث يوجد المهاجرون غير الشرعيين بين المطرقة والسندان دون أن يتمكنوا من الذهاب بعيداً. وغالباً ما يظل المهاجرون غير الشرعيين في أوروبا محرومين لسنوات من حقوقهم (باستثناء حصولهم على العلاجات المستعجلة وتمدرس أبنائهم)، كما يعملون في الخفاء في مجالات تطبق غالباً أشكالاً جديدة لتكريس العبودية وتجارة الرقيق[30]، وهو أمر منافي لقواعد القانون الدولي الإنساني التي تشدد مواده على حماية وصون كرامة الإنسان.

تفتقر أوروبا اليوم للكثير من الأدوات الضرورية خاصة وأنها كانت في وقت سابق محل جذب بالقوة الناعمة الناتجة عن الوعد بعلاقات أكثر وثاقة، وبالأخص العضوية في الاتحاد الأوروبي، لكن المتغيرات الجديدة كخروج بريطانيا من الاتحاد، أزمة أوكرانيا، والمصاعب السياسية والاقتصادية المتنامية داخل الاتحاد نفسه، قد قلصت من قوة الاتحاد الأوروبي، ضف إلى ذلك افتقارها لسياسة دفاعيّة مشتركة ما يجعلها في تبعيّة مستمرة للسياسات الدفاعية لحلف الناتو[31]، فمسألة الأمن في المتوسط تهم أيضاً فاعلين غير متوسطيين مثل الولايات المتحدة التي دخلت في تنافس إقليمي على الصعيدين الاقتصادي والإستراتيجي مع دول الإتحاد الأوروبي وبالتحديد فرنسا، وقد اشتد هذا التنافس خلال السنوات الأخيرة خاصة مع الأزمة العراقية وأزمات أخرى مشابهة[32]، الأمر الذي يعقد مسألة الأمن في المتوسط في ظل اختلاف الرؤى والمنظورات الأمنية لكل طرف تبعاً لمصالحه.

يصطدم الطرح الأوروبي بـ **الطرح الأمريكي** الذي تزايد اهتمامه بالمنطقة بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة في سنوات الخمسينيات، حيث نجد الولايات المتحدة الأمريكية ومهمتها المتمثلة في إيجاد مناطق نفوذ في العالم وملئ الفراغ بعد خروج القوى الاستعمارية من القارة الإفريقية، ويُعتبر الأسطول السادس الأمريكي ذو أهمية حساسة في تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية في المتوسط في ظل المرحلة الجديدة، وهو الحلف الذي حافظ على نفسه رغم انتفاء الخطر الشيوعي، وتتمثل مهام الحلف في[33]:

(أ)- ضمان عبور الناقلات التجارية والنفط من البحر الأبيض المتوسط إلى الشرق الأوسط، تخوفاً من المساس بشركاتها النفطيّة أو بهذه المادة الحيوية لاقتصادها.(**ب**)- مراقبة تحركات القوى النووية (فرنسا، روسيا، أوكرانيا) بحيث ترى بعض الدول المتوسطية كفرنسا أن الوضع الدولي يساعدها على استعادة أدوارها العسكرية في البحر المتوسط. (**ج**)- دعم القواعد العسكرية في المتوسط بأجهزة المراقبة والتجسس.

تحاول الصين للعب دور في منطقة المتوسط، وهي التي تعتبر شريكاً اقتصادياً لدول جنوب المتوسط، ولها ارتباطات واتفاقيات اقتصادية معها بدون قيود، وقد تم إطلاق مبادرة "طريق الحرير" عام 2013، والتي تهدف من خلالها إلى شغل حيّز من خريطة العالم الاستراتيجية وربط آسيا بإفريقيا وأوروبا، ومن شأن هذه المبادرة أن تزيد من التنافس الدولي بين القوى الكبرى الطامحة لزيادة عناصر قوتها وتحسين ترتيبها في السلم الدولي.

ومن جهتها تسعى كل من روسيا وتركيا الطامحتين لاستعادة أمجادهما، فروسيا الباحثة عن منفذ بحري يسمح لها بالتواصل مع باقي دول العالم خاصة وأنها تعتبر المورد الأول للغاز الطبيعي لأوربا وتحظى بأهمية بالغة لدى دول الجنوب، أما تركيا فسيطرتها على المنافذ البحرية "الدردنيل والبوسفور" سيزيد من فرص ربحها، ضف إلى ذلك الاكتشافات الحديثة للغاز الطبيعي في شرق المتوسط سيسمح لها بلعب دور أكبر، خاصة وأنها تطمح إلى الانضمام للإتحاد الأوروبي.

الخاتمة

يبقى الجانب الأوروبي متطلعاً ومترقباً لكل ما يحدث في الضفة الجنوبية من تحولات باعتبار علاقات الجوار التي يسعى الاتحاد الأوروبي إلى ضمان استمراريتها من جهة، ومن جهة ثانية فإن الجانب الأوروبي بطرحه للسياسة الأوروبية للجوار الجديدة فإنه بذلك يسعى إلى الحفاظ على مكانته في السياسات المتوسطية خاصة وأن هذه المنطقة تشهد ظهور فواعل جديدة تبحث لها عن موطئ قدم في منطقة المتوسط؛ وهو ما يحتم على الطرف الأوروبي بدل المزيد من الجهد، وهو ما ترجمته الإدارة الأوروبية وفقاً لمقولة "**المزيد من أجل المزيد**"، وهي بذلك تعبر عن نيتها في توثيق أواصر الترابط والشراكة مع جيرانها في الضفة الجنوبية عن طريق زيادة مستوى المساعدات المالية، وبلورة طرق جديدة كفيلة لمواجهة التهديدات اللاتماثلية في البحر المتوسط.

فالإتحاد الأوروبي يسعى إلى الحفاظ على أمنه واستقراره المجتمعي بتقديم المعونات الاقتصادية والمالية للدول الشريكة وحث الأفراد على البقاء في مجتمعاتهم، وضمان استمرارية تدفق الموارد الطاقوية من دول الجنوب وبأسعار تخدم الجانب الأوروبي ولا تراعي في ذلك اقتصاديات دول جنوب المتوسط التي لا زالت في تبعية مستمرة من حيث التكنولوجيا، المال، وحتى المساعدات التقنية.

ومن بين **النتائج** التي خلصت إليها الدراسة نذكر:

- أن منطقة المتوسط هي منطقة جذب وتنافس للقوى الكبرى.

- أن صياغة السياسات الأوروبية تنطلق من رغبتها في الحفاظ على شركائها التقليديين، وغير مراعية بذلك خصوصية مجتمعاتهم.

- أن هناك تكامل بين الدول الأوروبية لمواجهة التهديدات الأمنية مقارنة بين دول جنوب المتوسط التي ليست لها سياسة واضحة ولا حتى إدراك واضح للتهديد.

واقترح الباحثان جملة من **التوصيات** نوجزها فيما يلي:

- إعطاء دافع للتعاون الإقليمي بين ضفتي المتوسط مع المراجعة المستمرة للسياسات الأوروبية اتجاه الدول العربية.

- ضرورة احترام خصوصيات المنطقة العربية وإعطاء فرص لشراكة أوسع معها، مثلما حدث مع دول شرق أوروبا عام 2004.

- تشجيع التعاون والتنسيق الأمني لمواجهة التهديدات الأمنية في المتوسط.

- زيادة المخصصات المالية الموجهة لبلدان جنوب المتوسط، مع ضرورة نقل التكنولوجيات والخبرات الفنية.

قائمة المراجع

I.الكتب

1- بن عنتر عبد النور ، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**. المكتبة العصرية للطباعة، النشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

2- بخوش مصطفى ، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الرهانات والأهداف**. ط.1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.

3- طشطوش هايل عبد المولى ، **الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد**. ط.1، عمان: دار الحامد، 2012.

4- المفوضية الأوروبية، الممثلة العليا للإتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسية الأمنية، **تقرير مشترك موجه للبرلمان الأوروبي واللجنة الاقصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق: مراجعة السياسة الأوروبية للجوار**، بروكسل 2018 .

I.المقالات

1-أوكيل محمد الأمين، "عن فعالية المقاربة الأوروبية للتصدي لظاهرة الهجرة غير النظاميّة"، **المجلة الأكاديمية القانوني**. العدد 01، **للبحث** المجلد 17، 2018.

2- بوسبتة محمد الصغير ، "التهديدات الأمنية في المتوسط وأثرها في علاقات الأمن والتعاون الأورو-جزائري"، **مجلة العلوم القانونية والاجتماعيّة**. العدد الخامس، د.س.ن.

3-بن منصور ليليا ، "العلاقات الأوروبية-المغاربية من شراكة إلى سياسة أوروبية للجوار"، **مجلة الإقتصاد الصناعي**. العدد 08، جوان 2015.

4- بيزارد ستيفاني ، سزاينا توماس إس، إف لارابي ستيفن ، "العلاقات الأوروبية مع روسيا: تصورات التهديد والاستجابات والاستراتجيات في أعقاب الأزمة الأوكرانية"، **مؤسسة rand**. 2017.

5- برد رتيبة، "السياسة الأمنية الأمريكية في المتوسط"، **دفاتر السياسة والقانون**. العدد الخامس عشر، جوان 2016

6- جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، **"سياسة الجوار الأوروبية المجددة: الموقف العربي فيما يتعلق بالهجرة"**، .2015

6- زروق العربي ، "الهجرة غير الشرعية وآليات مكافحتها"، **مجلة الدراسات القانونية المقارنة**. العدد 01، المجلد 06 ، 2020.

7- كريستوفر س. تشيفيس، وبينجامين فيشمان، "ديناميكيات السياسات الخارجية الإقليمية وتداعياتها على منطقة البحر الأبيض المتوسط"، **مؤسسة rand**. 2015.

8- السيد يسين، "أمن البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط"، **السياسة الدولية**. العدد 118، أكتوبر 1994.

9- الصادق جراية ، "تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**. عدد 8، جانفي 2014.

*10- Christopher Rudolph, Globalization and Security, **Security Studies.** Fondation nationale des Sciences Politiques – FNSP, 5 April 2009.*

II.الرسائل والمذكرات

1- حواس زهيرة، الحوارات الأمنية في المتوسط: احتواء أم إطار لهندسة إقليمية؟ دراسة حالة الحوار المتوسطي-الأطلسي، (**رسالة ماجستير غير منشورة**). جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010-2011.

2- نوري عزيز، الواقع الأمني في منطقة المتوسط: دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي، (**رسالة ماجستير غير منشورة**). جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011-2012

3- برد رتيبة، السياسات الإقليمية للإتحاد الأوروبي وتفاعلها مع الوضع الدولي الراهن (فترة ما بعد الحرب الباردة). (**أطروحة دكتوراه غير منشورة**). جامعة الجزائر03: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014-2015

III.المواقع الإلكترونية

1-عزوزي عبد الحق ، "سياسة الجوار الأوروبي الجديدة"، **صحيفة الإتحاد**. في الموقع الإلكتروني: - *https://www.alittihad.ae*، تاريخ الدخول: 2019/06/14، ساعة الدخول: 23:30.

20- Open media hub، "سياسة الجوار الأوروبية"، في الموقع الإلكتروني: *https://openmediahub.com/ar/eu-basics/european-neighbourhood-policy/*، تاريخ الدخول: 2019/05/21،*ساعة الدخول: 23:21.*

2- السياسة الأوروبية للجوار، في الموقع الإلكتروني: *https://www.euneighbours.eu/ar/policy*، تاريخ الدخول: 2019/05/28، ساعة الدخول: 13:38.

3- الجزيرة.نت، "البحر المتوسط...قصة الحضارة"، في الموقع الإلكتروني: ***https://www.aljazeera.net***، تاريخ الذخول: 2019/06/02، ساعة الدخول: 00:19.

4- Vladimir Sulovic, ***Meaning of Security and Theory of Securitization****. Belgrade centre of security policy. In sit ; www.berbemoost.org/upliad/document/sulovic_%28200%29_meaning_of_secu. pdf.*

5- *european union, european neighbhourd policy (enp), sur site : https://eeas.europa.eu/diplomatic-network/european-neighbourhood-policy-enp/330/european-neighbourhood-policy-enp_en*

الهوامش

[1]- الجزيرة.نت، "البحر المتوسط...قصة الحضارة"، في الموقع الإلكتروني: ***https://www.aljazeera.net***، تاريخ الذخول: 2019/06/02، ساعة الدخول: 00:19.

[2]- السيد يسين، "أمن البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط"، **السياسة الدولية**. العدد 118، أكتوبر 1994، ص.97.

[3]- برد رتيبة، "السياسة الأمنية الأمريكية في المتوسط"، **دفاتر السياسة والقانون**. العدد الخامس عشر، جوان 2016، ص.536.

[4] - جراية الصادق، "تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**. عدد 8، جانفي 2014.

[5]- *Christopher Rudolph, Globalization and Security,* ***Security Studies.*** *Fondation nationale des Sciences Politiques – FNSP, 5 April 2009, p.04.*

[6] - *Vladimir Sulovic,* ***Meaning of Security and Theory of Securitization****. Belgrade centre of security policy. In sit ; www.berbemoost.org/upliad/document/sulovic_%28200%29_meaning_of_secu.pdf.*

[7]- هايل عبد المولى طشطوش، **الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد**. ط.1، عمان: دار الحامد، 2012

ص- ص.18-19.

[8]- **المرجع نفسه**. ص.537.

[9]- ليليا بن منصور، "العلاقات الأوروبية-المغاربية من شراكة إلى سياسة أوروبية للجوار"، **مجلة الإقتصاد الصناعي**. العدد 08، جوان 2015، ص.207.

[10]- عزيز نوري، الواقع الأمني في منطقة المتوسط: دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي، (**رسالة ماجستير غير منشورة**). جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011-2012، ص.82.

[11] - زهيرة حواس، الحوارات الأمنية في المتوسط: احتواء أم إطار لهندسة إقليمية؟ دراسة حالة الحوار المتوسطي-الأطلسي، (**رسالة ماجستير غير منشورة**). جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010-2011، ص.73

[12]- **المرجع نفسه**. ص-ص. 83-84.

[13]- **نفس المرجع**. ص.84.

[14]- المفوضية الأوروبية، الممثلة العليا للإتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسية الأمنية، **تقرير مشترك موجه للبرلمان الأوروبي اللجنة الاقصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق: مراجعة السياسة الأوروبية للجوار**، بروكسل 2018، ص. 02.اللج

[15]- مصطفى بخوش، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الرهانات والأهداف**. ط.1، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006، ص-ص.44-45.

[16] - **المرجع نفسه**، ص.90.

[17]- محمد الصغير بوسبتة، "التهديدات الأمنية في المتوسط وأثرها في علاقات الأمن والتعاون الأورو-جزائري"، **مجلة العلوم القانونية** والاجتماعيّة. العدد الخامس، د.س.ن، ص.229.

[18] - ستيفاني بيزارد، توماس إس سزاينا، إف ستيفن لارابي، "العلاقات الأوروبية مع روسيا: تصورات التهديد والاستجابات والاستراتجيات في أعقاب الأزمة الأوكرانية"، **تقارير مؤسسة rand**. 2017، ص.11.

[19] ستيفاني بيزارد، توماس إس سزاينا، إف ستيفن لارابي، **مرجع سابق ذكره**. ص.12.

[20]Open media hub، "سياسة الجوار الأوروبية"، في الموقع الإلكتروني:
https://openmediahub.com/ar/eu-basics/european-neighbourhood-policy/، تاريخ الدخول: 2019/05/21، *ساعة الدخول: 23:21.*

[21]- السياسة الأوروبية للجوار، في الموقع الإلكتروني:
https://www.euneighbours.eu/ar/policy، تاريخ الدخول: 2019/05/28، ساعة الدخول: 13:38.

[22]- برد رتيبة، السياسات الإقليمية للإتحاد الأوروبي وتفاعلها مع الوضع الدولي الراهن (فترة ما بعد الحرب الباردة). (**أطروحة دكتوراه غير منشورة**). جامعة الجزائر03: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014-2015، ص.205.

[23]- **المرجع نفسه**، ص-ص. 264-265.

[24]- **المرجع نفسه**. ص.03.

[25] - زروق العربي، "الهجرة غير الشرعية وآليات مكافحتها"، **مجلة الدراسات القانونية المقارنة**. العدد 01، المجلد 06، 2020، ص.63.

[26] - كريستوفر س. تشيفيس، وبينجامين فيشمان، "ديناميكيات السياسات الخارجية الإقليمية وتداعياتها على منطقة البحر الأبيض المتوسط"، تقرير مؤسسة **rand**. 2015، ص.12.

[27] - جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، **"سياسة الجوار الأوروبية المجددة: الموقف العربي فيما يتعلق بالهجرة"**، 2015، ص.02.

[28]- european union, european neighbhourd policy (enp), sur site :
https://eeas.europa.eu/diplomatic-network/european-neighbourhood-policy-enp/330/european-neighbourhood-policy-enp_en

[29]- أوكيل محمد الأمين، "عن فعالية المقاربة الأوروبية للتصدي لظاهرة الهجرة غير النظاميّة"، **المجلة الأكاديمية للبحث القانوني**. المجلد 17، العدد 01، 2018، ص.32.

[30]- عبد الحق عزوزي، "سياسة الجوار الأوروبي الجديدة"، **صحيفة الإتحاد**. في الموقع الإلكتروني:

https://www.alittihad.ae، تاريخ الدخول: 2019/06/14، ساعة الدخول: 23:30.

[31] – كريستوفر س. تشيفيس، وبينجامين فيشمان، **مرجع سابق ذكره**. ص.12.

[32] – عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**. الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة، النشر والتوزيع، 2005، ص.113.

[33] – برد رتيبة، السياسة الأمنية الأمريكية في المتوسط، "، **مرجع سابق ذكره**. ص.538.